

عتقها جازوا إذا غاب الوالي إلا قارب غيبة منقطعة
 جاز لمن هو بعد منه إن تزوجها والغيبة المنقطعة إن
 يكون في بلد لا تصل إليه القوافل في السنة الأتمة واحدة
 والكفاوة في النكاح معتبرة فإذا تزوجت المرأة غير كفو
 فلا ولياء إن يفرق بينهما والكفاوة يعتبر في النسب و
 الدين والمال وهو أن يكون مالك المهر أو لنفقة ويعتبر
 في التصايع أيضاً وإذا تزوجت المرأة نفسها ونقصت من
 مهرها فلا ولياء الاعتراض عليها عند أبي حنيفة يبرها
 مهر مثلها أو يفارقها وإذا تزوج الأب ابنته الصغيرة
 ونقص من مهرها أو ابنة الصغير وزاد في مهر امرأته جاز
 ذلك عليهما ولا يجوز ذلك لغير الأب والجدة ويصح النكاح
 إذا سمي فيه مهرها أيضاً ويصح أن لم يسم فيه مهرها وأقل المهر
 عشرة دراهم فإن سمي أقل من عشرة قلبها العشرة ومن

بوثنة أو حيضة أو جراحة أو قيس في حكم الأبرار وإن
 زالت بزنا فهي كذلك عند أبي حنيفة وإذا قال الزوج بلغك الله
 فسكت فقاتل بل رددت فالقول قولها ولا يمين عليها
 ولا يستخلف في النكاح عند أبي حنيفة وقال يستخلف فيه و
 ينعقد النكاح بلفظ النكاح والتزويج والتليك والهيبة
 والصدقة والبيع ولا ينعقد بلفظة الأمانة والاعارة و
 يجوز نكاح الصغير والصغيرة إذا زوجهما الوالي بكر كانت
 الصغيرة أو ثيباً والوالي هو العصة فإن زوجهما الأب
 والجدة فلا خيار لهما بعد بلوغهما وإن زوجهما غير الأب و
 الجدة فلكل واحد منهما الخيار إذا بلغ أن شاء أقام على النكاح
 وإن شاء فتمح ولا ولاية لعبد ولا صغير ولا مجنون و
 لا كافراً على مسلمة وقال أبو حنيفة يجوز لغير العصباء من الأ
 قارب التزويج ومن لا ولي لها إذا زوجها موليها الذي

اعترفا